

رهانات المغرب في انضمامه للاتحاد الأفريقي

أزمة معبر الكركرات مثال

نبيلة بن يوسف*

أستاذ التعليم العالي، (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية)

جامعة الجزائر 3.

تاريخ الاستلام: 2024.09.17 / تاريخ المراجعة: 2024.10.01 / تاريخ القبول: 2024.10.03

الملخص:

يقدم المقال دوافع المغرب في انضمامه للاتحاد الأفريقي وفي طريقه لتحقيقها استعمل أسلوب خلق الأزمات كخطوة أولى لبلوغ الهدف فانفجرت أزمة معبر الكركرات التي سيبحث المقال في أسبابها و خلفياتها بعد اختراق الاتفاق السلمي حول وقف إطلاق النار، إلى معرفة الدوافع الخفية لمفجر الأزمة وأهدافه بالتفسير والتحليل، مع البحث في محاولات الحل التي اقترحتها الاتحاد الأفريقي.

الكلمات المفتاحية: أزمة، معبر الكركرات، الاتحاد الأفريقي، البوليساريو، المغرب.

Les paris du Maroc sur l'adhésion à l'Union africaine

La crise du passage de Guerguerat exemple

Nabila Benyoucef

Résumé :

L'article présente les motivations du Maroc pour adhérer à l'Union africaine, et pour y parvenir, il a utilisé la méthode de création de crises comme première étape pour atteindre ses objectif, ainsi la crise du passage de Guerguerat a explosé. L'article examinera ses causes et ses antécédents, après la rupture de l'accord pacifique sur le cessez-le-feu, connaître les motifs cachés du déclencheur de la crise et ses objectifs à travers l'interprétation et l'analyse, avec la recherche dans les tentatives de solution proposées par l'Union africaine.

Mots clé : Crise, passage de Guerguerat, Union africaine, Polisario, Maroc.

The Paris of Maroc on the African Union

the crise of Guerguerat's passage an example

Nabila Benyoucef

Abstract :

The article presents Morocco's motivations for joining the African Union, and to achieve this, it used the method of creating crises as a first step to achieve its objectives, the crisis of the Guerguerat crossing exploded. The article will examine its causes and antecedents, after the breakdown of the peaceful ceasefire agreement, know the hidden motives of the trigger of the crisis and its objectives through interpretation and analysis, with research in the attempted solutions proposed by the African Union.

Key Words: Crisis, Guerguerat crossing, African Union, Polisario, Morocco.

مقدمة:

عادت المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي لتحصل على موافقة الانضمام عام 2017م بعد حركة دبلوماسية نشيطة رافقتها زيارات عديدة إلى دول إفريقية وإغرائها بمجموعة من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، والكثير من التبرعات والعطايا إضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة لاسيما في مجالات التعليم.

انسحاب المملكة المغربية . كدولة مؤسسه . من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984م مرده قبول عضوية الجمهورية الصحراوية في المنظمة عام 1982، وتأكيدا على قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، إضافة إلى الضغوط على المغرب في التخلي عن أطماعه الترابية في دولة موريتانيا فتناقصت بذلك الهواجس الأمنية الموريتانية التي لا طالما زعزعت استقرارها الأمني.

يحاول النظام المغربي أن يحقق أطماعا توسعية ولذلك يعمل بكل الجهود المعلنة وغير المعلنة، المشروعة وغير المشروعة لبلوغ الأهداف ودول القارة الإفريقية ستكون في منظوره الطريق المعبد للوصول لأغراضه، وسياسة افتعال الأزمات والإدارة بالأزمات تدخل ضمن دائرة السبل التي يبني عليها طريق

أحلامه، وعليه الى أي مدى يمكن أن يعول النظام المغربي على الدول الإفريقية في تحقيق أحلامه التوسعية؟

وتتدرج جملة الأسئلة تحت الإشكالية أعلاه؛

- هل يتمكن المغرب من كسب الرهان عبر منظمة الاتحاد الإفريقي؟

- هل الدول الإفريقية وحدها كافية في تحقيق النظام المغربي لأهدافه؟

- هل افتعال أزمة الكركرات أفضى بنتائج إيجابية كما رسمها المغرب في مخططاته التوسعية؟

للإجابة على الإشكالية وجملة الأسئلة المنبثقة عنها سنعالج المقال في ثلاث محاور رئيسية.

1. الأطماع التوسعية المغربية:

بقي تفكير المغرب منحصرًا في إعادة بعث مملكة مغربية شاسعة من خلال حلم تجسيد "المغرب الكبير"، فلا طالما رسمت في مخيلتها الامتداد الجغرافي من طنجة إلى الكويرة بالصحراء الغربية، بل امتدت أحلام توسعها الى توسيع تلك الخريطة من طنجة إلى نهر السنغال جنوبًا مرورًا بموريتانيا وكولمبشار وتندوف وأدرار شرقًا (الجزائر)، مستندة في ذلك إلى ما ألفها المناضل السياسي المغربي "علال الفاسي" مؤسس ورئيس حزب الاستقلال، منها كتابه (حقيقة حول الحدود المغربية) والكتاب الأبيض الصادر في جوان 1956 ومؤلفه (منهج الاستقلالية) الصادر عام 1962م الذي زاد من التأكيد على خارطة المغرب إضافة إلى عديد من مقالاته على صفحات الجرائد. لكن لم تأت الإشارة إلى الأسباب التي جعلت رئيس حزب الاستقلال يؤكد على الفكرة التوسعية من خلال الخارطة الوهمية والتي تعود أساس إلى أسباب سياسية متعلقة بالحكم، في حلم الحزب الوصول لهرم السلطة السياسية من خلال كسب

المزيد من الالتفاف الشعبي حول الحزب وقائده التاريخي على أمل أن يصبح الحزب الحاكم بعد الاستقلال، وكان طموحه السياسي يورق سلطان المغرب وحاشيته.

رغم أن مؤلفات التاريخ والجغرافيا والموسوعات لم تؤكد صحة سيطرت سلاطين المغرب على المنطقة المزعومة على مر التاريخ، إلا أن ملوك المغرب (الحسن الثاني ومحمد السادس من بعده) استمروا في محاولات اثبات الفكرة بطرق مختلفة. حاولت المغرب أن تتوسع بصفة قانونية بعد استقلالها غير أنها اصطدمت بمبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" في الاجتماع التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية عام 1963 التي تحولت عام 2002 إلى منظمة الاتحاد الافريقي (أنشأت عام 1963، تغيرت تسميتها للاتحاد الافريقي عام 2002 ضم 55 دولة افريقية، مقرها أديسا بابا عاصمة اثيوبيا)، وكانت الجزائر والسنغال على رأس لجنة الحدود، بذلك وقف المبدأ متحديا الأطماع التوسعية المغربية. وبذلك عملت العائلة العلوية الحاكمة على تجسيد الفكرة التوسعية لأسباب متنوعة نذكر منها الآتي؛

أ. كسب مزيد من الشرعية والرضى الشعبي، لاسيما بعد أن نشرت جريدة حزب الاستقلال "العلم المغربية" الخارطة الحلم. واستمر تخوف الملك من تناقص الرضى الشعبي حتى بعد وفاة "علال الفاسي" فبعد وفاته مباشرة، انطلقت بقوة المطالبة باستعادة الصحراء من المحتل الاسباني، ثم الاستيلاء عليها بصيغة أطلق عليها "المسيرة الخضراء" في السادس نوفمبر 1975، وتواصلت المحاولات.

ب. زاد الاهتمام بضرورة تجسيد الفكرة بعد اكتشاف الحديد في موريتانيا في خمسينات القرن الماضي ومعادن أخرى لا تقل أهمية، واكتشاف البترول والغاز في الجزائر، واحتياطات كبرى لمعدن الفوسفات في الصحراء الغربية و محاولات استكشافية جديدة لمواد أخرى على رأسها الغاز الطبيعي؟

ظل المغرب معارضا لاستقلال موريتانيا لأكثر من 10 سنوات من استقلالها الرسمي، ولم يكن ذلك لولا تدخل الجزائر (قمة الجزائر 1972)، لكن المغرب ظل يعمل على زعزعة استقرار موريتانيا من خلال التحريض على سلسلة من الانقلابات بلراح يحتضن المعارضين الموريتانيين في أراضيه.

كما حاول اغتصاب مناطق من صحراء الجزائر (تسميها بالصحراء الشرقية) مباشرة بعد استقلالها، الصحراء التي لم يقبل المناضلين السياسيين في محادثات ايفيانا الشهيرة التنازل على شبر منها من خلال مبدأ وحدة التراب الوطني.

ولما كانت الصحراء الغربية مطمع المغرب فلم يتوانى أن يغتصبها في اطار المسيرة الخضراء، بل حاول رشوة موريتانيا باقتسام الغنيمة، فإن كانت فعلا جزء من أراضيها كيف يقبل اقتسامها مع أرض شنقيط التي يراها هي الأخرى من أراضيها !.

ولو كان ذلك مطلبا فليكن مطلب عديد من الدول منها ايطاليا لتطالب بحدودها عهد الامبراطورية الرومانية وما إلى ذلك من الأمثلة التي تبدو للعاقل أنها مطالب واهية غير مؤسسة ومُغلّفة في مطامع توسعية.

يعمل المغرب بتوجيه أنظار شعبه إلى أزمات خارجية لإلهائه عن مطالبه الأصلية التي نجم عنها أزمات داخلية على رأسها أزماتي التوزيع والتغلغل (خاصة بعد خيبة جملة الإصلاحات التي أتت بعد وعود حراك الريف الشهير) بحلم تحقيق التوسّع الجغرافي لمزيد من المكاسب الموعودة، وإن كان الشعب يعرف أن التوسّع لن يزيده إلا مشاكل وأزمات لاسيما الأمنية منها وأن المكاسب الكبرى ستزيد العائلة المالكة وحاشيتها ثراء فاحشا تشد به عضد الملك وتجبره وسيطرته.

II . محاولات المغرب تحقيق المكاسب من خلال الانضمام للاتحاد الافريقي:

تأخر طلب المغرب في عضوية للاتحاد الافريقي تأخر كبيرا مقارنة ببقية دول القارة، بل كانت آخر دولة افريقية تطلبه!، بعد ثلاثة عقود من الغياب عاد المغرب للمنظمة القارية عام 2017م، والسبب الحقيقي والمباشر لعدم الانضمام هو اعتراف الاتحاد الافريقي بالجمهورية العربية الصحراوية عضوا كبقية الدول وهو اعتراف صريح بسيادتها على أرض الصحراء، زيادة على ذلك ماجاء في قانونه التأسيسي حول "حق الدول الأعضاء المطالبة من الاتحاد في التدخل لأجل إحلال السلم والأمن"¹، ومن بين تلك

الدول الدولة صاحبة الإقليم وذلك من خلال آلية مجلس السلم والأمن الافريقي من بين أهداف ومهام المجلس نذكر؛ منع وتطوير النزاعات والصراعات وصنع السلام²، وذلك ما لا يتماشى ومصالح المغرب التوسعية في الصحراء. وللتذكير قد سبق لمنظمة الوحدة الافريقية أن أنشأت آلية منع وإدارة وحل النزاعات عام 1993، بهدف منع حدوث النزاعات أو حسن التعامل معها ومواجهتها في حالة حدوثها، وتابع الاتحاد الافريقي إنشاء مجلس السلم والأمن الافريقي في قمة استثنائية في فيفري (2004).

كانت المغرب تعتمد على غيرها من الدول الافريقية لتجعل منها أصوات وأعين لها في الإتحاد الإفريقي، وساعدها في ذلك الضغوط الفرنسية على بعض من تلك الدول لاسيما دول المستعمرات القديمة كالسنيغال وساحل العاج (كوت ديفوار) والكاميرون، لكن ألا تكمن قوة الدول وهيبته في المواجهة والمجاهرة مادامت ترى في مطالبها حقا مشروعاً وليس في الاحتفاء وراء المنظمات والدول الأخرى؟

لكن خلال المدة الممتدة ما بين عام تأسيس الإتحاد الافريقي (2003) إلى غاية 2015م، نوقشت قضية الصحراء الغربية على منابر الاتحاد في عديد القمم كان من الأجدر حضور المغرب كعضوة وليس الاعتماد على غيرها للمرافعة عن مطامحها أو تعطيل القضية الصحراوية، ومن نتائج الجلسات الخائضة في القضية وتحديد يوم 25 جانفي 2013 طالب الاتحاد ضرورة تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، وصنف القضية في خانة تصفية الاستعمار. واعتبرت سنة 2015م من أنشط سنوات الاتحاد منذ النشأة بمبادرات دبلوماسية حثيثة لأجل قضية الصحراويين اعترضتها ظروف أمنية محيطية متمثلة بالخصوص بما جرى - ولا يزال - في منطقة الساحل لاسيما أزمة مالي.

انطلق المغرب يعمل على استراتيجية جديدة أطلق عليها سياسة سد الفراغ في السياسة الخارجية، وقام على تكتيف زيارته لمختلف دول افريقيا مشغلاً العجلة الدبلوماسية لاسيما ما أطلق عليه "الدبلوماسية الاقتصادية" و"الدبلوماسية الثقافية" وتحديد الدينية منها، مستغلا فرصة صعود قيادة جديدة لهرم السلطة

السياسية في عديد من الدول الافريقية تتميز بالطموح ورغبتها في التميز عن سابقتها، فراح المغرب يغيرها بمشاريع اقتصادية مربحة مقابل تدعيمه للفكر التوسعي في الصحراء الغربية.

حصل المغرب على موافقة العضوية للاتحاد الافريقي الذي يضم 54 دولة في شهر جانفي 2017 بعد أن حضي بـ39 صوتا مقابل 09 أصوات رافضة له في حين التزم بقية الأعضاء الحياد. وإن لم يعلن المغرب عن أسباب انضمامه إلا أنها واضحة من خلال سلسلة الأعمال التي قام بها بعد الانضمام مباشرة، ففكرة دعم أطروحة التوسعية واضعاف البوليساريو لازمته ولا تزال تلازمه في كل خطواته في الاتحاد الافريقي، على الرغم من التوقيع على الميثاق التأسيسي للمنظمة القاضي بضرورة احترام الأعضاء بعضها بعض.

تزامن قبول عضوية المغرب في الاتحاد الافريقي بتحول رئاسة هذا الأخير من رئيس جنوب افريقيا المدعم لقضية الصحراء الغربية إلى رئاسة الديبلوماسية التشادي "موسى فكي محمد" للتذكير تحوّلت التشاد إلى داعمة للمغرب في قضية الصحراء من 2006)، الذي شهد الاتحاد في عهده تراجعاً في دعم القضية الفلسطينية، ومنح للكيان الصهيوني عهده الثانية صفة المراقب في الاتحاد بتاريخ جويلية 2021، محققاً حلماً كان بني صهيون يسعون لتحقيقه منذ تأسيس الاتحاد الافريقي (بل منظمة الوحدة الافريقية) حتى يتسللون لفكر دول الاتحاد ويشغلون آلتهم الاستخباراتية فيه بدرجات كبيرة والأزيد أن يعملون على التأثير في قرارات الدول العضوة.

وبدأ المغرب يحاول تثبيت أقدامه في الاتحاد الافريقي عله يكسب نوعاً من الهيبة التي تزخر بها الجزائر في المنظمة، فعملت آلتها الدبلوماسية المعلنة وغير المعلنة على ذلك إلى أن استطاع تحقيق بعض ما رآه مكسباً كانتخابه في جانفي 2018 لعضوية مجلس السلم والأمن لدى الاتحاد الافريقيين طريق كسب تصويت أعضاء الاتحاد وقد ساعدها في ذلك حيلها السياسية في كسب حكام افريقيا أولاً وتأليبهم على القضية الصحراوية ثانياً. وأول ما قام به المغرب في القمة 31 للاتحاد هو طلب الحد من

جهود السلام بشأن الصحراء الغربية وإحالة القضية للأمم المتحدة، ما هو مخالف لمطلب دول افريقية في الاتحاد.

اتخذت بعض الدول الافريقية صفا جديدا اتضح ذلك في جوان 2019 بقبولها فتح قنصليات في مدينتي الداخلة والعيون الصحراويتين، بداية من دولة ساحل العاج والإمارات العربية المتحدة (04 نوفمبر 2020)، بعد سلسلة الزيارات المتوالية على الدول الافريقية في مناورات مغربية قابلها طمع الحكومات الافريقية مغلقة في وعود واهية على رأسها مقترح الملك محمد السادس عام 2016 حول مشروع خط أنابيب ناقل للغاز يربط 11 دولة في غرب افريقيا نحو أوروبا، لاسيما بإغراء حكومة النيجر التي تعد أكثر الدول في المنطقة في حاجة للمشروع حتى تصدر منتوجها من الغاز الطبيعي إلى دول القارة الأوروبية وبالتالي تزيد من أرباحها، إلى جانب برامج تنمية إقليمية أخرى جاءت في قائمة الوعود المغربية، وتذكير تلك الدول بموقع الصحراء الغربية الاستراتيجي كنقطة عبور هامة إذا ما عرفت الاستقرار الأمني.

بعد أن كان الرئيس النيجيري " محمد بخاري " من داعمي جبهة البوليساريو أصبح يتبنى موقفا محايدا من القضية. يعتبر المشروع قيما إذا ما استطاع تحقيقه على أرض الواقع لما يتطلبه من أموال كبيرة خاصة وأنه يمر على دول كثيرة، هل يتمكن المغرب من تنفيذ المشروع أم عليه استقطاب مستثمرين أجانب؟، وبالتالي تدخل أجنبي في التسيير ومشاركة في الأرباح، إضافة إلى اشكال عدم ضمان أمن وسلم منطقة الصحراء.

وللإشارة أن أصل فكرة المشروع مأخوذ نقلا عن مشروع قديم كانت الجزائر قد وقّعت اتفاقا بخصوصه مع كل من النيجر ونيجيريا عام 2009، وسبقته شركة سوناطراك الجزائرية البترولية بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة للنفط النيجيرية عام 2002 لكنه لم يكتمل لعدة اعتبارات.

زاد اعتراف الرئيس الأمريكي الأسبق والمنتبهة ولايته "دونالد ترامب" نهاية 2020 بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مشروطا في ذلك تطبيع المغرب لعلاقتها بالكيان الصهيوني (تحت خطة ترامب . نتانياهو) المنضوية تحت ما أسمى بصفقة القرن، فراح المغرب يحي الروابط الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني علنا غير مباليا بالأصوات المعارضة داخل المغرب وخارجه، دلالة على قبوله المقايضة رغم عدم تأكيد الرئيس الجديد للولايات المتحدة "جونبايدن" عليها.

وبعد انتهاء عهدة الدبلوماسي الجزائري السيد "إسماعيل شرقي" من منصب رئيس مفوض السلم والأمن والشؤون السياسية للاتحاد الإفريقي (المسؤول عن إدارة النزاعات في القارة) عام 2021 بعد قضاء عهدين في المنصب المذكور، وانتخاب الدبلوماسي النيجيري السيد "بانكوليا ديوي" الذي خفت بلاده مناصرة القضية الصحراوية، خيل للمغرب أن نسب حظوظه في استكمال خطته ستتضاعف.

ولازال المغرب يأمل في انضمامه للمنظمة القارية لأجل رفع عضوية الجمهورية الصحراوية من خلال ادخال تعديلات على ميثاق المنظمة، وإن ذلك سيتطلب جهودا كبيرة لكسب أصوات غالبية الثلثين من الأعضاء.

ساعد توقيت طلب انضمام المغرب للاتحاد بعض الظروف التي ذكرناها أعلاه إضافة إلى ظروف أخرى قد تكون مساعدة في نظره للوصول لمبتغاه التوسعي؛

لما أضحي شريكا في الأمن في إطار محاربة الإرهاب في إطار تحالف أممي دولي وإقليمي،

لما مد يد المساعدة لفرنسا حين تدخلها عسكريا في أزمة مالي، عزز بذاك تدخله أكثر في قضايا إفريقيا.

توقعه بعد صعود القيادة الجديدة للبولىساريو . بعد وفاة رئيسها "محمد عبد العزيز" في ماي 2016- ستترأخى عن بعض المطالب أو على الأقل أن تتسم بالمرونة في التفاوض لتسوية قضية الصحراء الغربية.

اعتُبر السبب المباشر لانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي في الدفاع عن نفسه وممتلكاته المزعومة "حدوده التاريخية المزيفة" لاسيما أراضي الصحراء الغربية عاملا لاستقطاب أكبر عدد من دول إفريقيا بطرق مختلفة، والاستقطاب . في نظره . سيعمل على تحقيق الخطوة الأولى المتمثلة في؛ طرد الصحراء الغربية من منظمة الاتحاد الإفريقي أو على الأقل تعليق أم تجميد عضويتها، وقد ضم لحد الساعة الكثير من الدول المعارضة لوجودها بعدما سحبوا قبولهم لعضويتها وتراجعوا عن قرار كانوا قد أيّدوه، مثل سحب تشاد لاعترافها بالجمهورية الصحراوية عام 2006م. وقد يعمل المغرب اليوم على التغيير في الشرط الأساسي لتجميد عضوية عدوته الأولى (البوليساريو)، من خلال التلاعب في مضمون ما جاء في المادة الثلاثين من الميثاق التأسيسي للاتحاد أنه؛ "لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية المشاركة في أنشطة الاتحاد"³، وذلك لا يعن جبهة البوليساريو البتة.

وشروط طلب التعديل والمراجعة حسب ميثاق الاتحاد التأسيسي في مادته الثانية والثلاثين أنه؛ "يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون"⁴، لكن لا يتوقف على الطلب وحده، بل تضيف المادة في جزءها الثاني على أن "يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع، أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك، وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية لكل دولة"⁵.

من بين السيناريوهات المرتقبة أن تؤكد على طلب تعديل القانون الأساسي للاتحاد، وقد ترفعه دولة إفريقية أخرى أم مجموعة دول بإيعاز من المغرب (وللعلم أنه سبق ذلك). ومما تسعى له أيضا وتتوق إليه هو رئاسة الاتحاد الإفريقي، لتزداد قوة وقدرة على استقطاب أكبر عدد من دول إفريقيا لصفها ولتميرر أهوائها، بعدما استطاعت كسب بعضهم حتى تقبل عضوة في الاتحاد أولاً، وتبقى تعمل على أمل سحب قبول عضوية الصحراء الغربية عضوا في الاتحاد ثانياً، وذاك بعد سلسلة من الحملات الدبلوماسية

والاقتصادية غير المسبوقه. وستعمل أيضا - حينها - على التكتيم الكلي على القضية الصحراوية في الاتحاد الإفريقي، فقناعتها بأن القضية الصحراوية قضية تعنى بها الأمم المتحدة دون سواها.

وما سعي المغرب للإنضمام إلا في مصلحة زيادة من التأثير على دول الاتحاد الإفريقي في قضية الصحراء الغربية، وبالتالي على الأمم المتحدة ومنه على الرأي العام العالمي ومواصلة تعطيل القضية أكثر فأكثر، إلى وقت فرض شروطها في عملية التسوية والحسم، لكن ليس من السهل تأليب الرأي العام واستغفاله.

3. عودة القضية الصحراوية للساحة السياسية الإفريقية: أزمة الكركرات سببا

1. أزمة الكركرات على طاولة الاتحاد الإفريقي

تعتبر الكركرات منطقة عبور والتي تُعد المنفذ البري الوحيد للمغرب صوب العمق الإفريقي على حدود دولة موريتانيا، حيث كلفت الأمم المتحدة بعثة المينورسو لمراقبتها منذ عام 1991م. بموجب القرار الأممي لمجلس الأمن تحت رقم 690 تحضيرا لاستفتاء طالما انتظره الصحراويين.

انفجار أزمة الكركرات بتاريخ 13 نوفمبر 2020 جعلت القضية الصحراوية تعود إلى الساحة السياسية الدولية بعد أن هب المغرب لبناء جدار وراء المنطقة العازلة تظاهر النشطاء الصحراويون وحاول النظام المخزني أن يكتم نفس المظاهرات، وعندها قادت قوات البوليساريو العملية العسكرية ضد الاعتداء المغربي الفادح على المتظاهرين العزل والمعبر، لكن بالمقابل ظهر غياب شديد لهيئة المينورسو، حيث اشتدت المعارك بين الطرفين المتنازعين مخلفة قتلى وجرحى في قوات الجانبين، خارقة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تحرس الهيئة على الالتزام به.

أصرت قيادة البوليساريو هذه المرة على عدم التراجع في حمل السلاح، معتبرة تواجد القوات المغربية في الصحراء الغربية احتلال عسكري وانتهاك للقانون الدولي، وغضبا على تحدي المغرب للقرارات الأممية وعدم احترامها لها، وغضبا من الأمم المتحدة المتماثلة في تحديد تاريخ أكيد لإجراء استفتاء تقرير المصير للصحراويين الذين سئموا الانتظار في احتقار لثلاث عقود متتالية دون بصيص أمل.

راهن المغرب في افتعاله لأزمة الكركرات على دعم عدد من الدول الإفريقية له وعلى دعم الولايات الأمريكية بعد صفقة القرن، وأيضا على دعم الكيان الصهيوني التي لعبت الإمارات العربية على تميتين أوأصر الصداقة في إطار التطبيع - كي لا نقول على ربط العلاقات بينهما لأنه في الأصل العلاقة موجودة - فتم التطبيع بتاريخ 10 ديسمبر 2020. ولعل التدخل المغربي في معبر الكركرات قد جاء بإيعاز من الكيان الصهيوني وحلفاءها، وكان هذا المعبر دون غيره لافتعال الأزمة لوثوق المغرب بردة فعل الصحراويين السريعة لأنه بؤرة تؤثر قديمة، إذ سبق لعسكر المغرب محاولة بناء طريق سريع حتى يساهم في ذر أرباح مضاعفة على المغرب في مرور الشاحنات عبره، بل ووصل لحالة التصادم العسكري بين قوات البوليساريو والمغرب عام 2016.

رغم اعتلاء "سيريل رامافوزا" من جنوب إفريقيا المعروفة بدعمها لقضية الصحراويين رئاسة الاتحاد الإفريقي في العاشر من فيفري 2020 لم يكن ذلك مرجعا ومعرقلا لخطة المغرب وللعلم أن بقاءه استمر سنة واحدة فقط؛ أي بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة، بُعيد الأزمة مباشرة طالب من المغرب الالتزام بالتسوية، والتأكيد على ضرورة تعيين مبعوث خاص جديد إلى الصحراء الغربية لإيجاد الحلول الناجعة.

يملك الاتحاد الإفريقي بيده ما يمكن إجبار المغرب على حل القضية الصحراوية، من خلال مصادقتها على ميثاق الاتحاد التأسيسي الذي يلزم في أهدافه (بالدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة) (انظر المادة الثانية منه). كما أشارت المادة الرابعة المتعلقة بالمبادئ على الآتي؛

- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال

-تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر

-منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد

- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم

الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

-حق الدول الأعضاء في طلب التدخل لإعادة السلام والأمن.

ومن خلال ما جاء في أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي فإن المتفائل سيتأمل قدرة الاتحاد على تهدئة الطرفين، على الأقل بوقف استخدام السلاح، والضغط على هيئة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستفتاء حول تقرير مصير الصحراويين وقوة المرافعة عن الحق في المحفل الأممي، وقد تُفَعِّل مؤسسات الاتحاد وآلياته المتمثلة في مجلس الأمن والسلم لمواجهة هذا التحدي الذي سيضمن استقرار القارة وساحل الصحراء وغرب إفريقيا تحديداً. ولكن قد تتخوف الفئة المتشائمة من إشكال أكبر متمثل في الإطار الجمعي لدول الاتحاد الذين أضحت مواقفهم في تبدل وتغير مستمر لمصالح معينة، والتي قد لا تكون مدروسة.

وبما أن من بين أولويات الاتحاد الإفريقي هو صون أمن وسلم إفريقيا وقد كانت له مساهمات وتفاعلات قوية في هذا الشأن، فإن المنتظر منه هو تحرك آلية الأمن والسلم فيهومن المفروض أيضاً أن يدعم قوات المينورسو في عملها، لكن عراقيل كثيرة تقف في وجه تحقيق أهدافه ومبادئه منها مسألتني؛ التمويل و مسألة النزاعات الحدودية لاسيما المعقدة منها والمتعلقة بطبيعة الأطراف المتنازعة والأطراف المتورطة فيها، إضافة الى نوعية المطالب، وينحصر تدخله في الاستنكار والإعراب عن قلقه حيال ما يحدث.

يتدخل الاتحاد الافريقي ضروريا حتى يمنع تصعيد الأزمة بين طرفي النزاع وان كانت مؤشرات التصعيد بارزة في أعمال وتصريحات الطرفين من خلال رفض صريح لجبهة البوليساريو لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن تمديد مهمة المينورسو إلى غاية 31 أكتوبر 2021 (بعد أزمة الكركرات)، بل والتشكيك في مصداقية البعثة الأممية والتهديد بتصعيد الكفاح المسلح لتقاعس الأمم المتحدة عن لعب دورها في فض النزاع.

ومع كل ما تنص عليه النصوص القانونية والمواثيق الدولية إلا أن العبرة في الخواتيم والتنفيذ السليم والعاقل للأحكام المتفق عليها بعدالة ونزاهة.

2. آثار أزمة معبر الكركرات على المغرب:

افتعل المغرب الأزمة لكن لم يتوقع خسارته ظنا أنه المهندس الفيللعية وصاحب القرار الأوحد، إلى أن تبين العكس من ذلك أثناء مرحلة التصعيد، ومن بين التأثيرات السلبية على المغرب نذكر الآتي؛

- تأثر استثمارات المغرب في الصحراء الغربية سلبا (لاسيما على مستوى مناجم الفوسفات، ومشروع أنبوب الغاز الطبيعي).

- قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب 24 أوت 2021.

- قرار الجزائر بعدم تجديدها لاتفاق امداد خط أنبوب الغاز الطبيعي المار عبر المغرب لأوروبا بتاريخ 31 أكتوبر 2021 وهو ذات تاريخ اجتماع مجلس الأمن بشأن المينورسو، وبذلك تأثر المغرب سلبا بعدما كان يحصل سنويا على مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بسعر تفضيلي إضافة إلى المكاسب ربحية أخرى. كما وصل الضرر أيضا إلى دول القارة الأوروبية في ظل مخرجات الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19)، وفي ذروة الأزمة الأوكرانية في عز شتاء قارص.

لم يكن المغرب على أهبة من الاستعداد في قرارات مفاجئة من الجزائر، فإن كانت من بين مقاصد نواياه في افتعال هذه الأزمة هو جرّ دولة أخربوتحديدا "الجزائر" حتى يضعها بين سندان الأعداء على رأسها الكيان الصهيوني الداعم للنظام المغربي . المخزني، وبين مطرقة الأمم المتحدة في كشف ما تروج له المغرب، ومن تم تسريع فض النزاع وحل القضية الصحراوية وفقا لمخططات المغرب وأهدافه.

وإن كانت الأهداف الخفية لحلفاء المغرب هي تغيير وجهة النزاع لأبعاد جيو. سياسية أوسع، بعد ضمان عملية التطبيع الكامل مع المغرب واستيطانها قرب الحدود الجزائرية ليسهل عليها أسلوب التجسس الذي تشتهر به مع حلفاءها.

ونختم المحور الأخير من هذا المقال بتساؤل قد يطرح سيناريوهات جديدة للوضع المتوتر؛ هل سيواصل المغرب نضالاته في الاتحاد الإفريقي أم سيعلن الملك "محمد السادس" انسحابه كما أعلن والده "الحسن الثاني" انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية في زمن مضى ولذات السبب؟

على الرغم من أن بعض الدول كانت صوت المغرب ضد القضية الصحراوية في الاتحاد الإفريقي، إلا أن المعطيات الإقليمية الجديدة جعلت من القارة الإفريقية رجلا مريضا أصيب بشتى أنواع المرض دفعة واحدة، فاعترضت النماء والتطور ومن أكثر أنواع المرض ضررا نذكر؛

- زيادة حالات التهريب (بشر، سلاح، مخدرات، سلع مغشوشة)،

- أضحت القارة مرتعا للحركات الارهابية،

- الهجرة غير الشرعية (السرية) نحو الشمال،

- زيادة التوتر الحدودي، النزاعات الداخلية ومطالب الانفصال.

ومن منطلق هذه الأمراض والأزمات لن يضمن المغرب مساندة مستمرة للأفارقة وقد يتوقع انقلابهم جملة واحدة عليه.

الخاتمة:

لم يعد المغرب إلى المنظمة القارية إلا بعد أن وجد نفسه غير قادرة على المضي قدما في أحلامه التوسعية والدفاع عنها في هيئة الأمم المتحدة دون سند هيئات أخرى لاسيما دائرته الإقليمية، ولقناعته أن العمل من داخل المنظمة عمل استراتيجي، كان لزاما عليها اعتماد مقاربة جديدة فكانت سياسة ملء الفراغ في الاتحاد الافريقي سياسة أمر واقع ومفروض اتخذته سبيلا عوض ترك الفراغ في مؤسسة دول افريقيا. راح المغرب يربط علاقات دبلوماسية مع عديد الدول الافريقية مستعملا في ذلك شتى طرق وأنواع الدبلوماسية للوصول لمبتغاه الذي لم يكن في محتواه إلا خدمة لمشروعه التوسعي، لاسيما في ضم أراضي الصحراء الغربية الغنية بالمواد الأولية وذات الموقع الاستراتيجي المميز خطوة كبرى لاستكمال مخططة التوسعي، وكانت المحاولة الأولى بعد ظنه أن معظم دول الإتحاد الافريقي لن تعارضه بعد ربطه لمصالح كبرى في مختلف المجالات، هو افتعال أزمة على مستوى المعبر الحدودي الرابط بين الصحراء الغربية وموريتانيا، إلا أن الأزمة تعقدت ولم تصبح لصالح المغرب كما خطط لها، رغم كل المناورات التي يقوم بها النظام المغربي للقفز على القرارات الأممية وقبر القضية الصحراوية إلا أنه يسجل فشلا كلما حاول فاقدا سمعته الدولية تباعا.

يتطلب الأمر من صناع قرار القارة السمراء إرادة سياسية قوية الذي يتأتى من النضج السياسي، والابتعاد عن التخوف والتفكير في مستقبل افريقيا في ظل حكومات رشيدة بكل شجاعة.

الدعوة الى تفعيل ما نص عليه بروتوكول مجلس السلم والأمن في خصوص تفعيل دور المجتمع المدني وقد خص بالذكر المنظمات النسوية حتى تساهم بدورها في تقديم التقارير والشكاوي والمشاركة في لكل دولة رسم الحلول المناسبة⁶.

وجب على الاتحاد الافريقي توفير الدعم الكامل للأمم المتحدة في استكمال تصفية الاستعمار في القارة الافريقية من منطلق الشعارات المرفوعة "شراكة افريقية - أممية".

وجب على الاتحاد الافريقي أن يرفع تقارير دورية عن وضع الدول التي تعاني من الأزمات والنزاعات لاسيما الحدودية حتى يتدخل الوقت اللازم، ويدعو الهيئة الأممية لدعمه فيكملان بعضهما في مهامهما الإنسانية في صون بالسلم والأمن العالميين.

يظهر من خلال العمل الميداني أن بعض الدول الافريقية لا أمان لها، تحوّلها عن المبادئ الأصلية وفقا للمصالح أو بالأحرى ببعض الوعود التي لم تتحقق وفور عدم تحققها تحاول أن تتراجع عن ما تحولت عنه مرة ثالثة ويمكن رابعة وهي الدول التي يجب أن تأخذ منها حذرهما الصحراء الغربية وكل دولة مساندة لها مساندة لا تبدلها الأهواء والمصالح.

الهوامش و المراجع

¹- انظر المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي لمنظمة الاتحاد الافريقي

²- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 317-318.

³- الميثاق التأسيسي للاتحاد الافريقي، مرجع سابق

⁴- الميثاق التأسيسي للاتحاد الافريقي، مرجع سابق

⁵- الميثاق التأسيسي للاتحاد الافريقي، مرجع سابق

⁶- المادة 20 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الافريقي.